



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أيلول 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
13	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
21	المالية العامة	ثالثاً
33	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.5% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 21.4%، مقابل 22.3% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 19,972.4 مليون دولار، وبكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 44,923.6 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب عام 2024 ما مقداره 34,604.1 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب عام 2024 ما مقداره 46,300.9 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب عام 2024 ما مقداره 2,413.1 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,024.3 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 922.1 مليون دينار (4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,441.0 مليون دينار ليبلغ 23,930.9 مليون دينار (64.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 461.5 مليون دينار، ليصل 19,153.3 مليون دينار (51.5% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تموز 2024 ليصل إلى 43,084.2 مليون دينار (115.8% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,853.6 مليون دينار (39.9% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,665.9 مليون دينار (50.2% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,519.5 مليون دينار (90.1% من GDP مقابل 89.2% من GDP في نهاية عام 2023).

□ القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 1.0% لتبلغ 4,443.3 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 1.7% لتبلغ 8,883.3 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.3% ليصل إلى 4,440.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 4.5% لتصل إلى 2,870.7 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.6% لتصل إلى 850.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.6% لتصل إلى 1,456.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 8.2% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 412.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 396.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2024 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,107.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 38,077.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 19,972.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 44,923.6 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 34,604.1 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 46,300.9 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية آب من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على "الكمبيالات والأسناد المخصومة"، والذي شهد ارتفاعاً.

القطاع النقدي والمصرفي

أيلول 2024

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 2,413.1 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 16,837.7 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

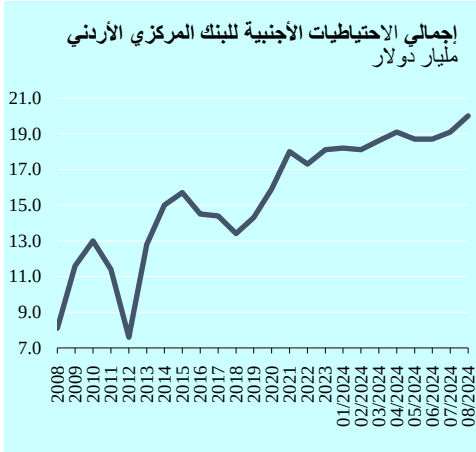
أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية آب			2023
2024	2023		
US\$ 19,972.4	US\$ 17,460.6	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US\$ 18,122.9
10.2%	1.1%		5.0%
8.7	7.5	التغطية بالأشهر	7.9
44,923.6	42,219.9	السيولة المحلية	42,663.1
5.3%	1.3%		2.4%
34,604.1	33,231.3	التسهيلات الائتمانية	33,387.1
3.6%	2.0%		2.4%
30,021.2	29,234.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,324.0
2.4%	1.3%		1.6%
46,300.9	43,099.0	إجمالي ودائع العملاء	43,744.3
5.8%	2.4%		3.9%
36,483.3	33,817.3	ودائع بالدينار	34,468.9
5.8%	3.0%		5.0%
9,817.6	9,281.7	ودائع بالعملة الأجنبية	9,275.4
5.8%	0.2%		0.1%
35,816.7	33,768.6	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,163.0
4.8%	1.7%		2.9%
28,859.8	27,235.6	ودائع بالدينار	27,615.8
4.5%	2.4%		3.8%
6,956.8	6,532.9	ودائع بالعملة الأجنبية	6,547.1
6.3%	-1.1%		-0.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



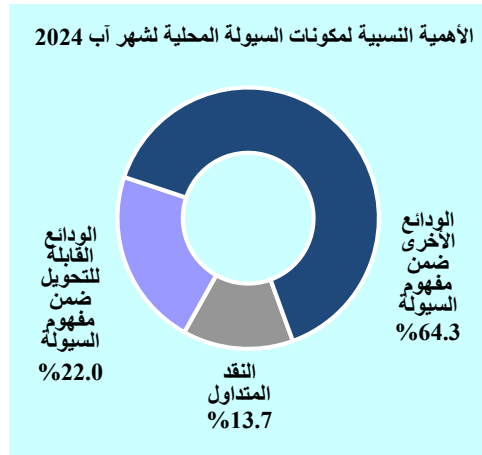
■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 19,972.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 44.9 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر آب من عام 2024:

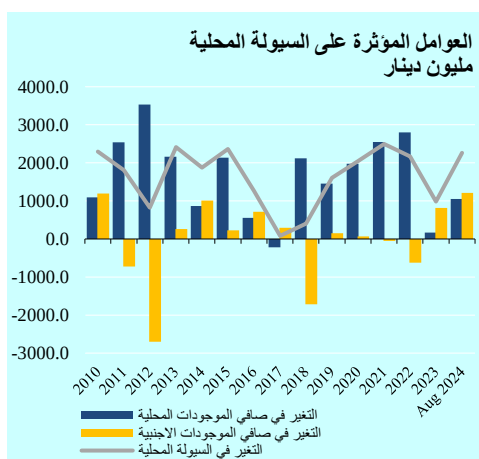
● مكونات السيولة



- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 38.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 36.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر آب من عام 2024 ما

مقداره 6.1 مليار دينار مقابل 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2023.



العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 35.8 مليار دينار، مقارنة مع 34.8 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 9.2 مليار دينار، مقارنة مع 7.4

مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، و7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 13.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية مليون دينار

نهاية آب			2023
2024	2023	الموجودات الأجنبية (صافي)	7,946.9
9,155.1	7,434.2	البنك المركزي	12,387.6
13,576.0	11,864.3	شركات الإيداع الأخرى	-4,440.6
-4,420.9	-4,430.2	الموجودات المحلية (صافي)	34,716.1
35,768.5	34,785.8	الديون على القطاع العام (صافي)	16,103.5
17,063.8	15,680.8	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,613.8
1,641.8	1,688.2	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,676.7
30,449.5	29,563.7	صافي العوامل الأخرى	-12,677.8
-13,386.6	-12,146.9	السيولة المحلية (M2)	42,663.1
44,923.6	42,219.9	النقد المتداول	5,807.6
6,145.6	5,920.0	الودائع ضمن مفهوم السيولة	36,855.5
38,778.0	36,300.0		

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

□ هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/9/22 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 50 نقطة أساس، ويأتي هذا القرار للمرة الأولى بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية			
أب			
2024	2023	2023	
7.50	7.50	7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي
8.50	8.50	8.50	إعادة الخصم
8.25	8.25	8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
7.25	7.25	7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة
7.50	7.50	7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر
7.50	7.50	7.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

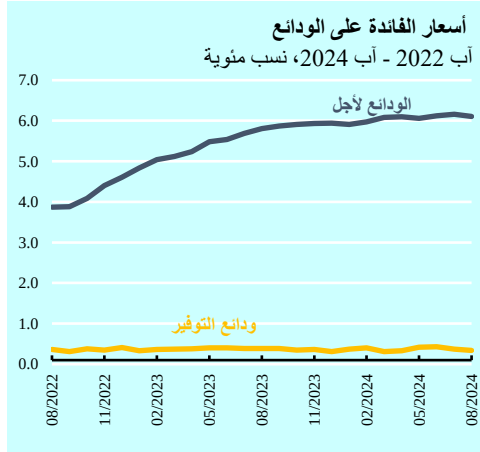
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.00%.
- سعر إعادة الخصم: 8.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.75%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.00%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.00%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

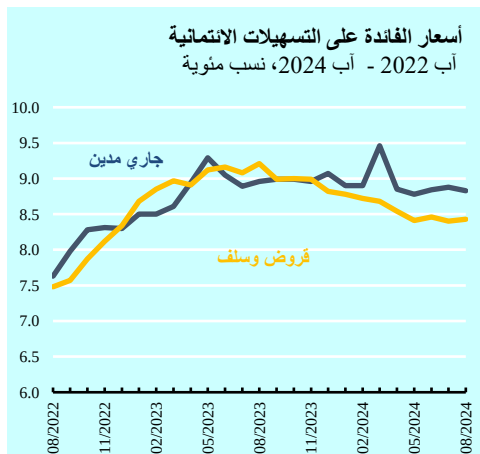
- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آب من عام 2024 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.11%، ليرتفع بذلك بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.



- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آب من عام 2024 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليبلغ 0.34%، ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آب من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.72%، ليرتفع بذلك بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آب من عام 2024 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.83%، لينخفض بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.



أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)				
التغير/ نقطة	آب	2023	2024	أساس
الودائع				
0.53	تحت الطلب	0.65	0.72	19
0.31	توفير	0.39	0.34	3
5.94	لأجل	5.81	6.11	17
التسهيلات الائتمانية				
8.69	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.25	8.91	22
8.82	قروض وسلف	9.21	8.43	-39
9.07	جاري مدين	8.95	8.83	-24
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.				

● الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر آب من عام 2024 بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.91%، ليرتفع بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

● القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آب من عام 2024 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.43%، لينخفض بذلك بمقدار 39 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الأخرى

■ ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب من عام 2024 بما مقداره 1,216.9 مليون دينار أو ما نسبته (3.6%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 639.9 مليون دينار أو ما نسبته (2.0%)، خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آب من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 697.2 مليون دينار (2.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 455.2 مليون دينار (53.9%)، والحكومة المركزية بمقدار 37.3 مليون دينار (1.8%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 54.5 مليون دينار (5.2%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات

المالية الأخرى بمقدار 27.3 مليون دينار (45.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 46.3 مليار دينار، ومقابل 43.1 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2023، و 43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آب من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 36.5 مليار دينار، و 9.8 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 33.8 مليار دينار للودائع بالدينار و 9.3 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية شهر آب من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و 9.3 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آب من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر آب من عام 2024 حوالي 84.8 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 7.8 مليون دينار (8.4%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 16.7 مليون دينار (13.6%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 799.6 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

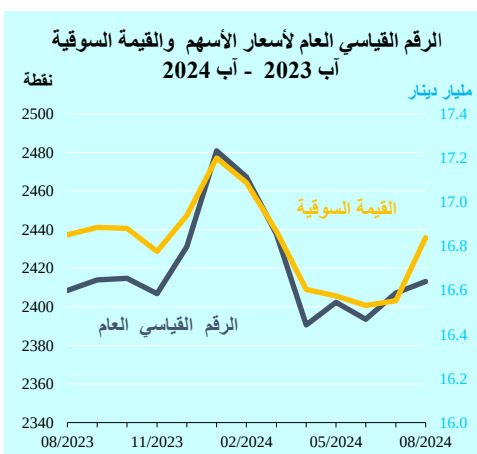
بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آب من عام 2024 ما مقداره 68.3 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 13.9 مليون سهم (16.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 1.3 مليون سهم (1.7%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 578.7 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			شاهد الرقم القياسي العام	
آب			لأسعار الأسهم مرجحاً	
2024	2023	2023	الرقم القياسي العام	بالأسهم الحرة في نهاية شهر
2,413.1	2,408.7	2,431.2	القطاع المالي	آب من عام 2024 ارتفاعاً
2,616.9	2,602.8	2,729.0	قطاع الصناعة	قدره 6.0 نقاط (0.3%) عن
4,890.2	4,840.9	4,718.7	قطاع الخدمات	مستواه المسجل في نهاية
1,683.5	1,711.4	1,644.0	المصدر: بورصة عمان.	
			الشهر السابق ليصل إلى	

2,413.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 37.2 نقطة (1.5%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما بالمقارنة مع نهاية عام 2023، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بمقدار 18.1 نقطة (0.7%)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 112.1 نقطة (4.1%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 171.5 نقطة (3.6%)، وقطاع الخدمات بمقدار 39.4 نقطة (2.4%).

■ القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2024 ما مقداره 16.8 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 285.7 مليون دينار (1.7%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 353.1 مليون دينار (2.1%) خلال الشهر

المماثل من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 101.5 مليون دينار (0.6%).

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

مؤشرات التداول في بورصة عمان			
مليون دينار			
آب			
2024	2023		2023
84.8	105.9	حجم التداول	1,457.0
4.0	4.6	معدل التداول اليومي	5.9
16,837.7	16,851.5	القيمة السوقية	16,939.2
68.3	75.4	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,120.2
-4.6	-13.7	صافي استثمار غير الأردنيين	-30.1
12.5	11.8	شراء	151.1
17.1	25.5	بيع	181.2
المصدر: بورصة عمان.			

المصدر: بورصة عمان.

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آب من عام 2024 تدفقاً سالباً بلغ 4.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 13.7 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر

آب من عام 2024 ما قيمته 12.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 17.1 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 25.1 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2024 نمواً بنسبة 2.4%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2023. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.0% خلال الربع الثاني من عام 2024، مقابل نمو نسبته 4.4% خلال ذات الربع من عام 2023.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2024 نمواً نسبته 2.2%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.1% خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 4.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.5% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و31.0% للإناث)، وذلك مقابل 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.4%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

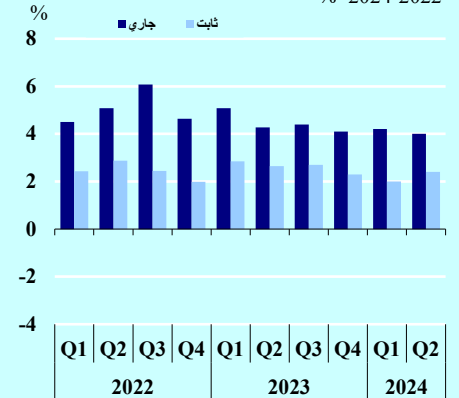
تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2024-2022، %

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2022				
2.6	3.1	2.6	2.3	2.6
4.6	5.2	6.3	5.1	5.3
2023				
3.0	2.7	2.7	2.3	2.7
5.3	4.4	4.4	4.1	4.5
2024				
2.0	2.4	-	-	-
4.2	4.0	-	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2024-2022، %



واصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار تداعيات الأوضاع الجيو سياسية في المنطقة، مسجلاً نمواً حقيقياً بنسبة 2.4% خلال الربع الثاني من عام 2024، بعد أن سجل نمواً بنسبة 2.0% خلال الربع الأول من ذات العام. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل نمو نسبته 2.9% خلال الفترة المقابلة من عام 2023.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.1% خلال النصف الأول من عام 2024 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال النصف الأول من عام 2023) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته

2.4% خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل نمو نسبته 3.1% خلال النصف الأول من عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.1%، مقابل نمواً نسبته 4.8% خلال النصف الأول من عام 2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال النصف الأول 2024، مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الفترة من عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	H _I 2024	H _I 2023	H _I 2024	H _I 2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.9	2.2	2.9
الزراعة	0.3	0.4	5.9	8.1
الصناعات الاستخراجية	0.1	0.2	2.5	6.8
الصناعات التحويلية	0.6	0.6	3.5	3.7
الكهرباء والمياه	0.1	0.1	4.6	4.2
الإنشاءات	-0.1	0.0	-2.2	1.7
تجارة الجملة والتجزئة	0.1	0.2	1.7	2.4
المطاعم والفنادق	0.0	0.1	1.6	6.2
النقل والتخزين والاتصالات	0.3	0.4	2.9	5.1
خدمات المال والتأمين	0.2	0.3	2.5	3.6
العقارات	0.1	0.1	0.9	1.1
خدمات اجتماعية وشخصية	0.2	0.2	2.4	2.5
منتجات الخدمات الحكومية	0.2	0.2	1.8	1.6
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	0.0	0.0	2.3	3.3
الخدمات المنزلية	0.0	0.0	0.1	2.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2024، مدفوعاً بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات والذي تراوح ما بين 5.9% لقطاع الزراعة و0.1% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجل قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال النصف الأول من

عام 2024، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، باستثناء قطاع الإنشاءات الذي ساهم سلباً بمقدار 0.1 نقطة مئوية، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 81.8% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2024.

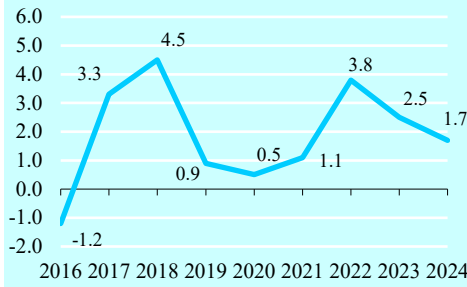
المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات، أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية" والذي نما بنسبة 7.8%، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (20.1%)، و"إنتاج الفوسفات" (21.0%)، وأظهرت مؤشرات أخرى تراجعاً في أدائها، أبرزها؛ "المساحات المرخصة للبناء" (12.0%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية* نسب مئوية				
2024	الفترة المتاحة	2023	المؤشر	2023
-12.0	كانون ثاني - تموز	13.8	المساحات المرخصة للبناء	3.9
-0.8		1.0	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	0.03
5.3		5.2	المنتجات الغذائية	5.9
2.1		4.7	منتجات التبغ	3.6
11.1		-20.2	منتجات نفطية مكررة	-19.1
-22.0		-1.8	صنع الملابس	-1.4
4.4		4.3	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	5.5
2.7		-2.0	المنتجات الكيميائية	1.1
7.8		1.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	5.2
6.8		-6.7	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	13.9
7.8		1.4	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3.2
2.7		4.7	إنتاج البوتاس	3.6
21.0		-0.6	إنتاج الفوسفات	1.5
1.6	كانون ثاني - آب	37.2	عدد المغادرين	24.4
20.1		-11.6	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-14.3
1.4		23.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	18.1

* دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

معدل التضخم خلال الثمانية شهور الأولى للأعوام
(2024-2016)، %

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.7%، مقابل ارتفاع نسبته 2.5% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:

- بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.7%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.4%، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023.

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة 4.7%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 11.8%.

- بند "الفواكه والمكسرات"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 1.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.9%، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023.

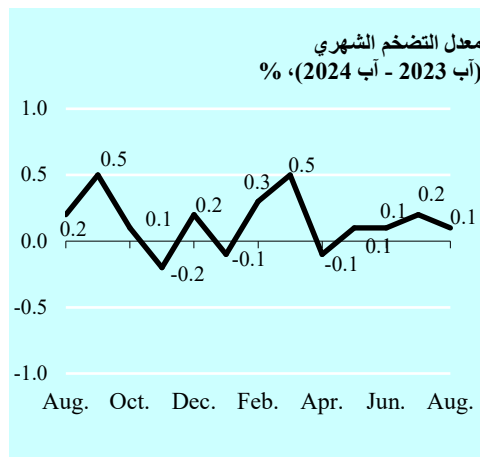
معدل التضخم خلال الثمانية شهور الأولى للعامين 2024 - 2023

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2024	2023	2024	2023
جميع المواد	100.0	2.5	1.7	2.5	1.7
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	0.2	1.8	0.1	0.5
الغذاء	23.8	0.2	2.0	0.1	0.5
الحبوب ومنتجاتها	4.2	4.0	2.1	0.2	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	-0.4	3.7	0.0	0.2
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	0.1	0.9	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	7.1	-0.1	0.3	0.0
الزيوت والدهون	1.7	2.8	-1.6	0.1	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-1.9	1.0	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-11.8	4.7	-0.3	0.1
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	2.6	2.7	0.1	0.1
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	2.6	2.7	0.1	0.1
(3) الملابس والأحذية	4.1	-0.6	-0.2	0.0	0.0
الملابس	3.4	-1.2	-0.3	0.0	0.0
الأحذية	0.7	2.0	0.1	0.0	0.0
(4) المسكن	23.8	5.5	3.0	1.3	0.7
الإيجارات	17.5	4.4	3.9	0.8	0.7
الوقود والأتربة	4.7	10.5	-0.7	0.5	0.0
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	2.5	0.2	0.1	0.0
(6) الصحة	4.0	4.2	-0.1	0.2	0.0
(7) النقل	16.0	1.4	1.6	0.2	0.3
(8) الاتصالات	2.8	0.6	0.4	0.0	0.0
(9) الثقافة والترفيه	2.6	7.0	1.9	0.2	0.0
(10) التعليم	4.3	1.9	1.0	0.1	0.0
(11) المطاعم والفنادق	1.8	3.4	0.5	0.1	0.0
(12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	3.3	1.5	0.2	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "السكر ومنتجاته" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 2.5% و2.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9% و4.0%، على التوالي، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023.
 - ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 3.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.4% خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023.
 - كما ارتفع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 2.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.6% خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023.
- وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.3 نقطة مئوية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة بواقع 0.7 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

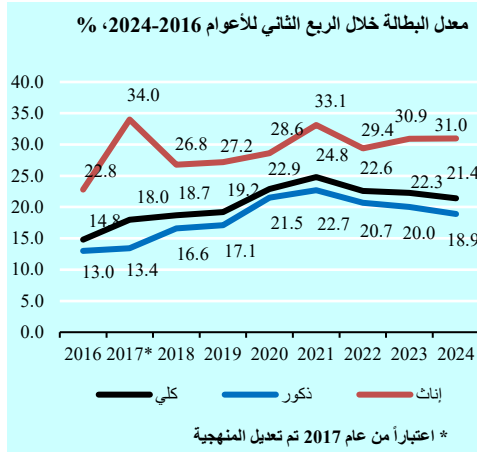
- وفي المقابل، تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (1.6%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%) و"الوقود والانارة" (0.7%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8%، و7.1% و10.5%، على التوالي، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آب من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (تموز 2024)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (8.0%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (1.3%)، و"الوقود والانارة" (0.1%)، وتراجع أسعار عدد آخر من

البنود أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (1.7%)، و"الفواكه والمكسرات" (4.8%).

سوق العمل



بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و31.0% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2024، وذلك مقابل 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.

ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 55.4%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.0% خلال الربع الثاني من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 18.8%.

بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.9% (53.6% للذكور و13.9% للإناث)، بالمقارنة مع 33.0% (53.0% للذكور و13.8% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2023.

بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.7% خلال الربع الثاني من عام 2024، بالمقارنة مع 25.6% خلال ذات الربع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,024.3 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 922.1 مليون دينار (4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (78.0 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,102.3 مليون دينار (5.2% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 949.0 مليون دينار (4.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,441.0 مليون دينار، ليصل إلى 23,930.9 مليون دينار (64.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,853.6 مليون دينار (39.9% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 461.5 مليون دينار، ليصل إلى 19,153.3 مليون دينار (51.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,665.9 مليون دينار (50.2% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تموز 2024 بمقدار 1,902.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 43,084.2 مليون دينار (115.8% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,519.5 مليون دينار (90.1% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.

□ أداء الموازنة العامة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تموز من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 0.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1%، لتبلغ 787.6 مليون دينار. أما خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 109.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.1% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 5,405.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 58.0 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 51.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	(كاتون ثاني-تموز)*		معدل النمو	تموز		
	2024	2023		2024	2023	
%			%			
2.1	5,405.4	5,296.4	0.1	787.6	786.7	الإيرادات العامة
1.1	5,327.5	5,269.5	0.5	787.5	783.7	الإيرادات المحلية، منها:
-0.5	3,991.2	4,010.6	-0.9	627.3	632.7	الإيرادات الضريبية، منها:
1.8	2,398.2	2,356.3	3.6	375.3	362.1	ضريبة المبيعات
6.2	1,333.9	1,256.1	6.1	159.8	150.6	الإيرادات الأخرى
190.0	78.0	26.9	-96.7	0.1	3.0	المنح الخارجية
3.9	6,393.8	6,153.5	3.0	1,040.3	1,009.6	إجمالي الاتفاق
5.6	5,848.4	5,537.2	3.3	930.3	900.4	النفقات الجارية
-11.5	545.4	616.3	0.8	110.0	109.1	النفقات الرأسمالية
-	-1,024.3	-922.1	-	-252.8	-222.9	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	-4.8	-4.4	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر : وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : تشمل بيانات الرديات والمقاصة بقيمة (65) مليون دينار للشهور السبعة الأولى من عام 2023، وبقيمة (36) مليون دينار للشهور السبعة الأولى من عام 2024.

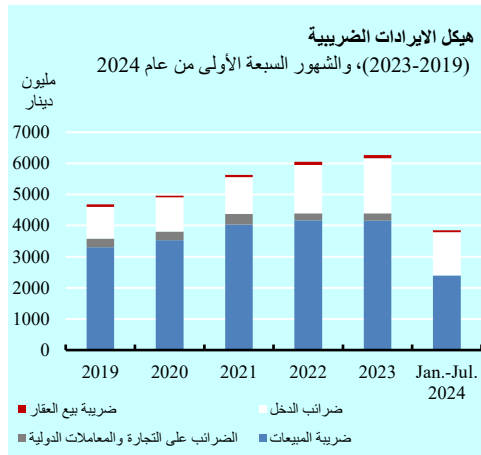
Note: deficit on net basis

: *

■ الإيرادات المحلية

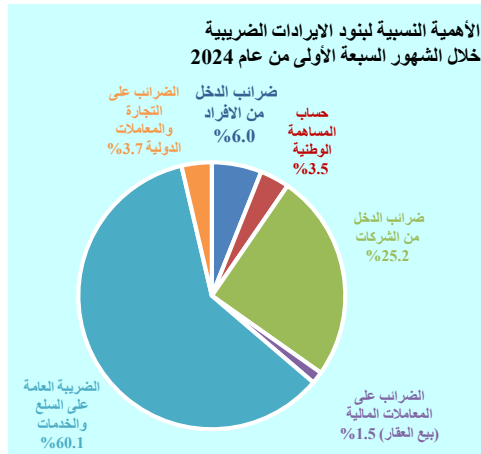
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 58.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 5,327.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 77.8 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات الضريبية بمقدار 19.4 مليون دينار، والاقطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية



انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 19.4 مليون دينار، أو ما نسبته 0.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 3,991.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.9% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 67.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، لتصل إلى 1,388.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 34.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساسي، محصلة لانخفاض حصيلة كل من ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 105.5 مليون دينار، أو ما نسبته 9.5%، لتشكّل ما نسبته 72.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,005.6 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 11.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%، لتبلغ 240.9 مليون دينار، وارتفاع حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 27.0 مليون دينار، أو ما نسبته 23.5%، ليبلغ 142.0 مليون دينار.



- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 41.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8%، لتبلغ 2,398.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 60.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 88.8 مليون دينار، وعلى السلع المحلية

بمقدار 25.3 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 12.9 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 85.2 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 5.7 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%، لتصل إلى 145.9 مليون دينار.

- حافظت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) على مستواها المتحقق خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، والبالغة 58.6 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

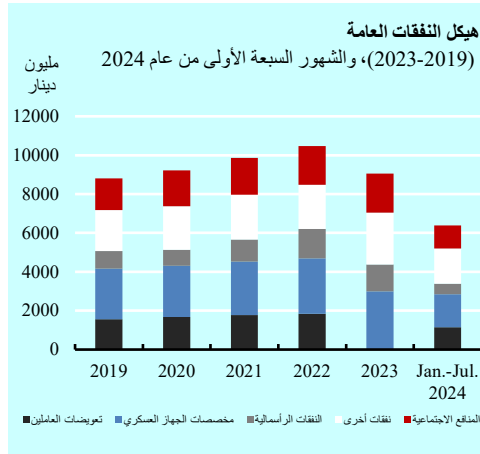
- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 77.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، لتصل إلى 1,333.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 136.3 مليون دينار لتبلغ 474.6 مليون دينار (منها 445.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 307.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 9.6 مليون دينار لتبلغ 510.2 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 68.1 مليون دينار لتبلغ 349.0 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 عن مستواها المتحقق خلال نفس الفترة من عام 2023، بمقدار 0.5 مليون دينار، أو ما نسبته 17.9%، لتصل إلى 2.3 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 51.1 مليون دينار، لتصل إلى 78.0 مليون دينار، مقابل 26.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

■ النفقات العامة

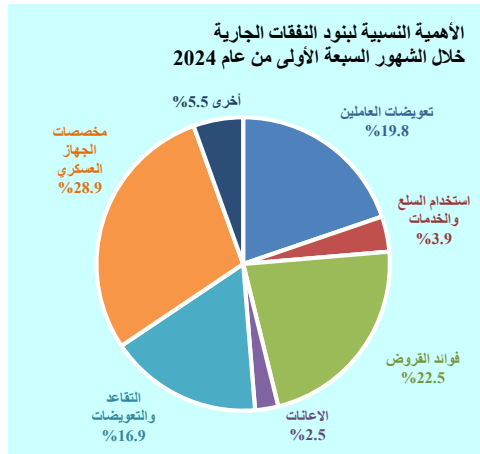


ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تموز من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 30.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%، لتبلغ 1,040.3 مليون دينار. أما خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 240.3 مليون دينار، أو ما نسبته

3.9% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 6,393.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.6%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 11.5%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 311.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتصل إلى ما مقداره 5,848.4 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.5% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 4.1 نقطة مئوية، ليصل إلى 91.1% مقابل 95.2% خلال نفس الفترة من عام 2023. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:



- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 296.8 مليون دينار، ليبلغ 1,315.6 مليون دينار.

- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي)

بمقدار 37.3 مليون دينار، لتصل إلى 1,155.7 مليون دينار.

- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 14.5 مليون دينار، ليصل إلى 986.8 مليون دينار.

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 30.3 مليون دينار، ليصل إلى 149.2 مليون دينار.

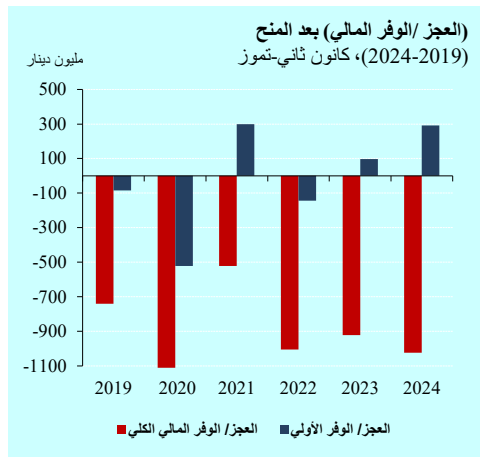
- انخفاض بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 16.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,692.4 مليون دينار.

- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 5.3 مليون دينار، ليبلغ 227.9 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 70.9 مليون دينار، أو ما نسبته 11.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 545.4 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي



◆ حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً

كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال

الشهور السبعة الأولى من عام

2024، مقداره 1,024.3 مليون

دينار (4.8% من GDP)، مقابل

عجز مقداره 922.1 مليون دينار

(4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ

العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,102.3 مليون دينار (5.2% من GDP)، بالمقارنة

مع عجز مقداره 949.0 مليون دينار (4.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

◆ حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها

إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 213.3 مليون

دينار (0.9% من GDP) خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع وفر

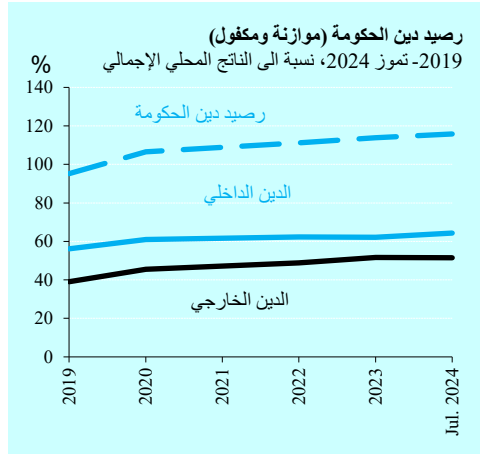
أولي مقداره 69.8 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 291.3 مليون دينار

(1.2% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 96.7 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال

نفس الفترة من عام 2023.

رصيد دين الحكومة



■ ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,441.0 مليون دينار، ليبلغ 23,930.9 مليون دينار (64.3% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع

نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,028.1 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 412.9 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 20,503.4 مليون دينار و3,427.5 مليون دينار، على الترتيب.

■ ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 772.2 مليون دينار، ليبلغ 14,853.6 مليون دينار (39.9% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 461.5 مليون دينار، ليصل إلى 19,153.3 مليون دينار (51.5% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.3%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.8%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.7%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر تموز 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 458.0 مليون دينار، ليبلغ 18,665.9 مليون دينار (50.2% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تموز 2024 بمقدار 1,902.5 مليون دينار، ليصل إلى 43,084.2 مليون دينار (115.8% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,519.5 مليون دينار (90.1% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2024 بمقدار 70.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 1,695.8 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,041.9 مليون دينار، وفوائد بقيمة 653.8 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2024

◆ تشرين أول

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2024		السعر / الوحدة	المادة
	تشرين أول	أيلول		
-2.8	860	885	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-2.7	1,095	1,125	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-2.4	1,245	1,275	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
-5.8	655	695	فلس/ لتر	السولار
0.0	620	620	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-5.1	424.8	447.8	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
-6.3	507	541	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-6.2	512	546	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-6.1	527	561	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-5.2	419.7	442.7	دينار/ طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/10/1.

■ استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

◆ أيلول

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي بدء العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (2024/9/12)، والمتضمن تخفيض الضريبة الخاصة على مركبات البنزين ورفعها تصاعدياً على الشرائح الأعلى سعراً للمركبات الكهربائية، بالإضافة الى رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ (المعسل) والسجائر الالكترونية بجميع أنواعها والسوائل المستخدمة فيها.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

◆ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 100.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 25.5 مليون يورو منحة لتمويل رواتب معلمي الإضافي والاداريين في المدارس الحكومية ذات الفترتين الأكثر استيعاباً للطلبة السوريين.
 - 75 مليون يورو قرض لدعم الموازنة العامة للإسهام في تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم وتحسين البنى التحتية للمدارس وصيانتها.

◆ آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 5 مليون دولار، وذلك لغايات شراء معدات وآليات لصيانة الطرق لصالح وزارة الاشغال العامة والإسكان.

◆ تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 400 مليون يورو؛ وذلك لتعزيز الأمن المائي في الأردن والتكيف المناخي.
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 15 مليون يورو لدعم مشروع التدريب التقني والمهني للجميع في الأردن.
 - 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم التراث الثقافي المستدام.

تموز

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة الدولية (USTDA)، بقيمة 1.8 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
 - حوالي 1.0 مليون دولار لغايات اجراء تقييم لواقع حال نظام إدارة الرعاية الصحية الالكترونية وتقديم توصيات من شأنها تحسين جودة النظام والخدمات والأتمته وتوسيع نطاق الشمول، وكذلك زيادة كفاءة حصول المرضى على خدمات الرعاية الصحية.
 - حوالي 0.8 مليون دولار لدعم مركز الحسين للسرطان، لغايات تطوير خطة استراتيجية تفصيلية وخطة تنفيذية لارساء نهج تقنية الذكاء الاصطناعي.
- التوقيع على اتفاقيتي قرض مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 19.0 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان، بقيمة 1.5 مليون دولار، وذلك ضمن إطار المساعي الرامية إلى الحد من الفاقد المائي.

آيار

- التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الألمانية لعامي (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو، بواقع 269 مليون يورو منحة، و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

آذار

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:
 - 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
 - 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2024 بنسبة 1.9% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 815.2 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.0%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 4,443.3 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر حزيران من عام 2024 بنسبة 5.7% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,390.7 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.7%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 8,883.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر حزيران من عام 2024 ارتفاعاً نسبته 18.6%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليلبلغ 575.5 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024 فقد انخفضت العجز بنسبة 2.3%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليلبلغ 4,440.0 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 4.5% لتبلغ 2,870.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 4.6% لتصل إلى 850.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.6%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,456.4 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليلبلغ ما نسبته 8.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 8.2% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023.

القطاع الخارجي

أيلول 2024

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 412.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 396.0 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,107.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 38,077.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 156.3 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 149.5 مليون دينار، خلال النصف الأول من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 305.8 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، ليبلغ 12,900.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون ثاني - حزيران				كانون ثاني - حزيران			
معدل النمو (%)	2024	2023	الصادرات الوطنية	معدل النمو (%)	2024	2023	معدل النمو (%)
14.5	1,071.5	935.7	الولايات المتحدة الأمريكية	-2.3	12,900.9	13,206.7	تجارة خارجية
13.6	513.4	452.0	السعودية	-1.0	4,443.3	4,489.9	صادرات كليلة
-43.0	424.6	744.7	الهند	-3.7	4,017.6	4,173.9	صادرات وطنية
42.8	373.3	261.5	العراق	34.7	425.7	316.0	معد صديده
-26.6	137.8	187.8	الإمارات	-1.7	8,883.3	9,032.8	مستوردات
-3.8	115.6	120.2	فلسطين	-2.3	-4,440.0	-4,542.9	ميزان تجاري
1.8	106.6	104.7	الصين	المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			
المستوردات							
14.3	1,678.0	1,468.3	الصين				
2.6	1,317.5	1,284.7	السعودية				
-8.4	616.1	672.9	الولايات المتحدة الأمريكية				
-5.4	401.1	424.2	الإمارات				
-34.5	379.2	579.2	الهند				
12.7	317.5	281.6	المانيا				
27.1	312.2	245.6	مصر				
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.							

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال النصف الأول من عام 2024 انخفاضاً نسبته 1.0% لتصل إلى 4,443.3 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 156.3 مليون دينار (3.7%) لتصل إلى 4,017.6 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 109.7 مليون دينار (34.7%) لتصل إلى 425.7 مليون دينار.

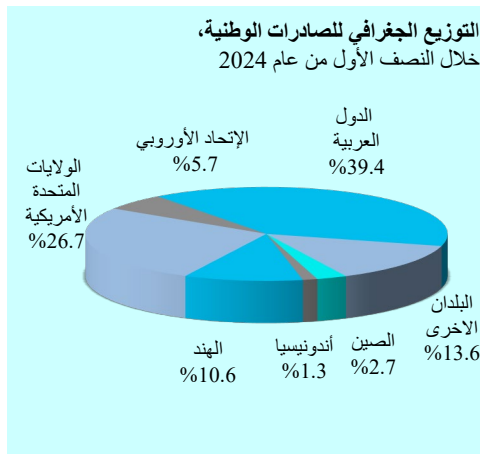
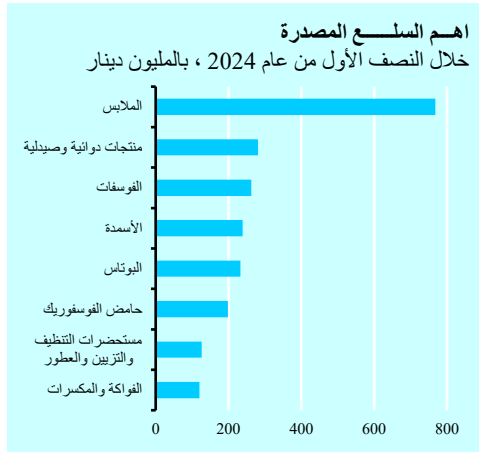
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 197.3 مليون دينار (49.8%)، لتصل إلى 198.6 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 76.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 135.5 مليون دينار (36.8%)، لتصل إلى 232.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والبرازيل والهند على ما نسبته 42.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال النصف الأول لعامي 2023 و2024، مليون دينار

معدل النمو (%)	2024	2023	
-3.7	4,017.6	4,173.9	اجمالي الصادرات
20.5	767.7	636.9	الملابس
18.6	614.2	517.8	الولايات المتحدة الأمريكية
14.8	280.5	244.4	منتجات دوائية وصيدلية
17.8	68.7	58.3	السعودية
106.1	54.2	26.3	العراق
4.3	31.5	30.2	الجزائر
-16.4	262.8	314.3	الفوسفات
-13.8	179.5	208.3	الهند
15.6	46.6	40.3	اندونيسيا
100.0	13.0	-	الصين
41.5	238.8	168.8	الاسمدة
95.3	83.0	42.5	الولايات المتحدة الأمريكية
-45.4	38.6	70.7	الهند
-36.8	232.9	368.4	البوتاس
9.9	34.3	31.2	مصر
17.9	32.9	27.9	البرازيل
-46.0	32.0	59.3	الهند
-49.8	198.6	395.9	حامض الفوسفوريك
-60.0	152.6	381.6	الهند
12.2	125.9	112.2	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
13.2	60.7	53.6	العراق
21.2	29.7	24.5	السعودية
-9.4	13.5	14.9	ليبيا
29.1	120.2	93.1	الفواكه والمكسرات
66.7	46.0	27.6	السعودية
84.4	14.2	7.7	العراق

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

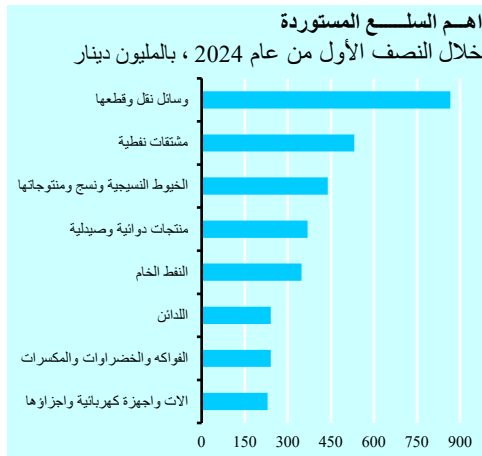


- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 51.5 مليون دينار (16.4%)، لتصل إلى 262.8 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته (91.0%) من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 130.8 مليون دينار (20.5%)، لتصل إلى 767.7 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 80.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 70.0 مليون دينار (41.5%)، لتصل إلى 238.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند على ما نسبته 50.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 36.1 مليون دينار (14.8%)، لتصل إلى 280.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 55.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفعت الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 27.1 مليون دينار (29.1%)، لتصل إلى 120.2 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق السعودية والعراق على ما نسبته 50.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحامض الفوسفوريك و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الفواكه والمكسرات" خلال النصف الأول من عام 2024 على ما نسبته 55.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 55.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 68.3% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع نسبة 67.2% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 1.7% لتصل إلى 8,883.3 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 4.1% خلال ذات الفترة من عام 2023.



◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 126.9 مليون دينار (19.3%)، لتصل إلى 531.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 98.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول لعامي 2023 و2024، مليون دينار

معدل النمو (%)	2024	2023	
-1.7	8,883.3	9,032.8	إجمالي المستوردات
19.9	866.3	722.4	وسائل نقل وقطعها
75.2	338.9	193.4	الصين
18.8	157.2	132.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-19.5	106.8	132.6	كوريا الجنوبية
-19.3	531.4	658.3	مشتقات نفطية
20.0	362.6	302.2	السعودية
-46.1	151.4	281.1	الهند
-85.1	7.3	49.1	الإمارات
15.2	438.7	380.7	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
34.9	231.9	171.9	الصين
10.0	56.0	50.9	تايوان
6.0	44.1	41.6	تركيا
15.7	369.0	318.8	منتجات دوائية وصيدلية
36.9	58.3	42.6	المانيا
23.7	44.9	36.3	الولايات المتحدة الأمريكية
20.3	32.6	27.1	سويسرا
-3.9	347.5	361.7	النفط الخام
-17.6	244.7	296.8	السعودية
58.4	102.8	64.9	العراق
0.5	241.1	240.0	الدانم
11.7	115.3	103.2	السعودية
-18.2	33.7	41.2	الصين
8.8	19.7	18.1	الإمارات
-3.0	240.7	248.1	الفواكه والخضروات والمكسرات
8.6	43.0	39.6	مصر
-35.7	23.4	36.4	الولايات المتحدة الأمريكية
-11.7	15.8	17.9	بلجيكا
-16.8	229.1	275.5	الات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها
-12.5	92.1	105.3	الصين
-6.1	13.9	14.8	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

● انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات

والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" بمقدار

46.4 مليون دينار (16.8%) لتصل إلى

229.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق

كل من الصين وإيطاليا ما نسبته 46.3%

من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

● انخفاض مستوردات المملكة من

النفط الخام بمقدار 14.2 مليون دينار

(3.9%)، لتصل إلى 347.5 مليون

دينار. وقد شكلت السعودية والعراق

ما نسبته 100.0% من إجمالي

مستوردات المملكة من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل

نقل وقطعها" بمقدار 143.9 مليون دينار

(19.9%)، لتصل إلى 866.3 مليون

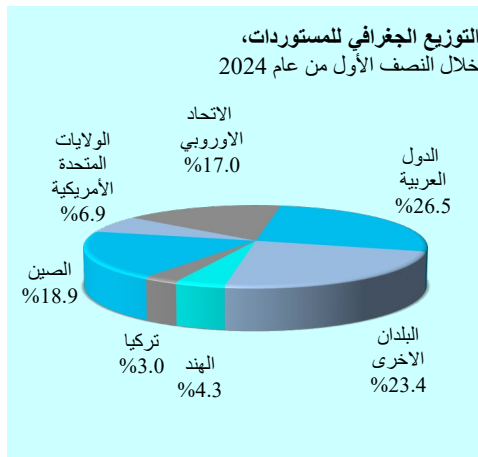
دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين

والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا

الجنوبية ما نسبته 69.6% من إجمالي

مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من " خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها " بمقدار 58.0 مليون دينار (15.2%)، لتصل إلى 438.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.7% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلع.



- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 50.2 مليون دينار (15.7%)، لتصل إلى 369.0 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 36.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"منتجات دوائية وصيدلية" والنفط الخام واللدائن و"الفواكه والخضراوات والمكسرات" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" على ما نسبته 36.7% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 35.5% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والامارات والهند وألمانيا ومصر على ما نسبته 56.5% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل 54.9% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر حزيران من عام 2024 ارتفاعاً مقداره 25.7 مليون دينار (53.4%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 73.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 109.7 مليون دينار (34.7%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 425.7 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر حزيران من عام 2024 ارتفاعاً مقداره 90.4 مليون دينار (18.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليلغ 575.5 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 102.9 مليون دينار (2.3%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليلغ 4,440.0 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 50.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.6%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,456.4 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 انخفاضاً بنسبة 4.5% لتصل إلى 2,870.7 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

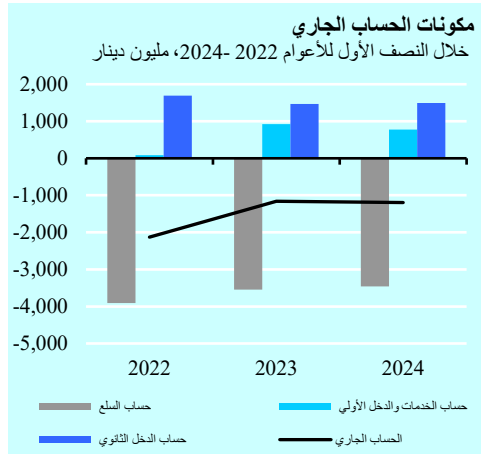
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 4.6% لتصل إلى 850.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2024 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,160.0



مليون دينار (6.9% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,465.1 مليون دينار (8.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,372.2 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

◆ انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 84.6 مليون دينار (2.4%) ليصل إلى 3,462.8 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,547.4 مليون دينار.

◆ انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 206.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 991.3 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,197.3 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل الأولي عجز بلغ 218.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 275.6 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 317.2 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 373.3 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.4 مليون دينار ليصل إلى 99.1 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 1,491.6 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,465.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 54.9 مليون دينار، ليلبلغ 267.1 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 29.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,224.5 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 15.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال النصف الأول من عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 951.8 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,347.8 خلال النصف الأول من عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:

◆ سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 412.8 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 396.0 مليون دينار.

◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 113.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 768.8 مليون دينار.

◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 807.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 90.4 مليون دينار.

◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 98.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 161.1 مليون دينار.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,107.9 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 38,077.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2024 بمقدار 700.5 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 22,523.1 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 412.8 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 241.5 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 18.8 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2024 بمقدار 730.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليلبلغ 60,631.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 460.9 مليون دينار لتصل الى 11,148.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 491.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 30.2 مليون دينار للبنك المركزي).
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 277.0 مليون دينار ليصل الى 7,812.7 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 214.8 مليون دينار، ليبلغ 28,283.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 53.7 مليون دينار ليصل إلى 1,005.5 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 326.4 مليون دينار لتبلغ 7,468.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 50.7 مليون دينار ليصل إلى 1,838.0 مليون دينار.